



## ملخص مقترح الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية لإصلاح وتطوير قطاع الحكم المحلي

## المحور/المجال: المالي

الموضوع / الأولوية	التحدي/ المشكلة	التدخل المقترح
الأزمة المالية وعدم توفر السيولة لدى الهيئات المحلية	تأخر وعدم انتظام تحويل مستحقات الهيئات المحلية من الحكومة.	1. تحويل فوري لمستحقات الهيئات المحلية المتراكمة لدى الحكومة 2. تطوير نظام عملي وشفاف وفعال للتحويلات الحكومية لصالح الهيئات المحلية 3. توفير مصادر مالية من الحكومة المركزية لصالح الهيئات المحلية لتمكينها من تنفيذ المهام الموكلة إليها نيابة عن الحكومة
ضعف موارد الهيئات المحلية المالية نتيجة عدم وجود آلية تمويل مركزية مستدامة	1. تطوير نظام تحويلات مالية من الحكومة المركزية للهيئات المحلية وتخصيص حصة من الموازنة العامة للهيئات المحلية 2. تخصيص حصة للهيئات المحلية من الرسوم والضرائب: - ضريبة المحروقات. - رخص شركات الاتصالات. - مزودي الخدمات (المياه والكهرباء ...) - وتحويل عائدات الهيئات المحلية القانونية من رسوم الدفاع المدني. -	
ضعف الموارد المالية للمجالس القروية	توفير وتخصيص موارد مالية لدعم المجالس القروية	
المستحقات والفواتير الخاصة بمراكز المسؤولية	تشترط المؤسسات الحكومية عند استلامها لمطالبات وفواتير الهيئات المحلية المتعلقة برسوم الخدمات واثمان المياه والكهرباء بأن يتم توقيع وختم النسخ الاصلية من هذه المطالبات والفواتير من قبل مراكز المسؤولية في الوزارات. يجب وقف هذا الاجراء ومعاملة هذه المطالبات كما يتم التعامل مع فواتير الشركات.	
ضريبة الأبنية والأراضي (الأمالك) ورسوم رخص المهن	عدم وضوح البيانات المالية من وزارة المالية عن جبايتها من الضريبة المركزية في تحصيل الضرائب قيام وزارة المالية بتحصيل ضريبة الأبنية والأراضي (الأمالك)	1. استكمال نقل الصلاحيات في جباية ضريبة الأبنية والأراضي (الأمالك) إلى جميع الهيئات المحلية المخمئة 2. تحديث تخمين الأبنية والأراضي (الأمالك) بشكل دوري 3. نقل تدريجي لتخمين الأبنية والأراضي (الأمالك) الى الهيئات المحلية 4. ترصيد وتحويل مستحقات الهيئات المحلية من ضريبة المهن (التي تم تجميدها منذ نهاية العام 2019)



<p>5. نقل الصلاحيات في جباية رسوم رخص المهن الى الهيئات المحلية (على غرار ضريبة الأملاك)</p> <p>6. تطوير نظام واضح وشفاف لتدفق البيانات المالية بين الحكومة والهيئات المحلية من خلال نظام محوسب مباشر (بوابة) للإفصاح عن التحصيلات.</p>	<p>قيام وزارة المالية بتحصيل رسوم رخص المهن</p> <p>تخمين الأبنية والأراضي (الأملاك)</p> <p>تخمين الأبنية والأراضي (الأملاك)</p>	
<p>1. إيجاد آلية للحساب والتقااص لكافة المستحقات والديون بما يضمن توحيد البيانات وإجراء الحسابات لكافة البنود (الكهرباء، والمياه، والضرائب، والأراضي الممنوحة للمؤسسات الحكومية.. الخ) بحضور ومشاركة الاتحاد والهيئات المحلية المعنية</p> <p>2. تحديد آلية جدولتي الديون والمستحقات ضمن جدول زمني معين وضمن الالتزام بالتقااص</p> <p>3. وجود إرادة سياسية بحل هذه الإشكالية.</p>	<p>عدم وجود آلية للحساب والتقااص وتعمق المشكلة بسبب عدم وجود تدخلات حاسمة وقرارات واسعة على كل المستويات</p>	صافي الإقراض والتقااص
<p>1. إيجاد نظام أو برنامج محوسب مباشر (بوابة) للإفصاح عن التحصيلات</p> <p>2. انتظام تحويل النقل على الطرق فور استحقاقها</p> <p>3. احتساب غرامات ومخالفات السير في رسوم النقل على الطرق</p> <p>4. تعديل رسوم الحرف والصناعات بما يتناسب مع طبيعة النشاط.</p> <p>5. إعفاء الهيئات المحلية من ضريبة الدخل</p> <p>6. إعفاء الهيئات المحلية من الضريبة القيمة المضافة على غرار المؤسسات الحكومية.</p>	<p>النقل على الطرق</p> <p>الحرف والصناعات</p> <p>ضريبة الدخل</p> <p>ضريبة القيمة المضافة</p>	الرسوم والضرائب
<p>المطلوب تفعيل براءات الذمة الصادرة عن الهيئات المحلية</p>	<p>عدم التزام المواطنين بتسديد ما عليهم من مستحقات لصالح الهيئات المحلية</p>	الجباية



## المحور/ المجال: الإطار التنظيمي والتشريعي الناظم لقطاع الحكم المحلي

الموضوع / الأولوية	التحدي / المشكلة	التدخل المقترح
قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية 2005/10	التحديات المرتبطة بتشكيل القوائم واستقرار المجالس بعد الانتخابات	مراجعة وتحديث قانون الانتخابات المحلية، بما يزيد من فرص ترشح ذوي الكفاءات ومعالجة الإشكاليات المجتمعية وتعزيز فرص استقرار المجالس.
قانون الهيئات المحلية 1997/1	المركزية في العديد من القضايا ضعف الصلاحيات وتقييد الأدوار عدم التمييز بين الهيئات المحلية من حيث التصنيفات والقدرات وخاصة المجالس القروية عدم شمول عدة أدوار مستجدة على قطاع الحكم المحلي مثل الاستثمار والتراث وأجندة التنمية المستدامة... الخ	تحديث قانون الهيئات المحلية 1997/1
قانون الشراء العام 2014/8	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ عدم مواءمة قانون وأنظمة الشراء العام لطبيعة عمل الهيئات المحلية</li> <li>■ المركزية العالية في إجراءات الشراء وتعدد مراحل تدخلات / موافقات الوزارة</li> </ul>	إصدار نظام خاص للشراء العام والعقود في الهيئات المحلية.
تشريعات سارية المفعول وتشريعات جديدة	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. قِدم التشريعات السارية</li> <li>2. مركزية التشريعات السارية</li> <li>3. الحاجة إلى تشريعات جديدة</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. تحديث القوانين والأنظمة السارية حاليًا لمواكبة القضايا المستجدة على القطاع والتنظيم وواقعية الرسوم، مثل: <ul style="list-style-type: none"> <li>- نظام الأبنية والتنظيم ويشمل إذن الإشغال،</li> <li>- نظام اللافتات والإعلانات،</li> <li>- نظام أسواق الجملة للخضار والفواكه،</li> <li>- النظام المالي للهيئات المحلية، ... الخ،</li> </ul> </li> <li>2. إصدار أنظمة وقوانين وتشريعات جديدة؛ مثل: <ul style="list-style-type: none"> <li>- رسوم المعاملات في الهيئات المحلية،</li> <li>- الفنادق والنزل العمومية،</li> </ul> </li> </ol>



- الحرف والصناعات - أماكن الترفيه، - ترخيص الدراجات (الهوائية والكهربائية).		
تعزيز صلاحيات الهيئات المحلية وتقليل تدخل المستوى المركزي (مع الحفاظ على آليات رقابة فاعلة)	المركزية في العديد من القرارات والإجراءات المتعلقة بالعمل البلدي (عطاءات، توظيف... الخ)	سلطة الهيئات المحلية
1. تطوير بيئة محفزة من خلال إطار تشريعي وتنظيمي شامل 2. توفير حوافز مالية، أو ضريبية... الخ، للهيئات المحلية لتشجيعها على هذه المشاريع	ضعف الفرص والإمكانيات والتعقيدات التشريعية والتنظيمية للانخراط في الشراكات مع القطاع الخاص	التنمية المحلية الاقتصادية والشراكة مع القطاع الخاص
جهد وطني متكامل وشامل لجميع الأطراف (مالي، فني، سياسي) لإيجاد حلول شاملة وجذرية	مشاكل الصرف الصحي والنفايات الصلبة	البيئة والصحة العامة
1. توفير إمكانيات وموارد مالية وفنية من المؤسسات الرسمية لصالح الهيئات المحلية للتعامل مع هذه الأزمات 2. تعزيز التنسيق والشراكة مع الهيئات المحلية في هذه الظروف	الأعباء الجديدة التي تتحملها الهيئات المحلية في حالات الطوارئ	الطوارئ والأزمات
تشكيل لجان مشتركة للتخطيط والتنظيم والخدمات	عدم وجود لجان تنظيم أو تخطيط في عدد من المجالس القروية	التخطيط والتنظيم
تفعيل أحكام قانون محاكم الهيئات المحلية.	ضعف وبطء دور القضاء في قضايا الهيئات المحلية.	القضاء



المحور/ المجال: التحديات المرتبطة بالعلاقة بين الهيئات المحلية والوزارات/المؤسسات الحكومية		
الموضوع / الأولوية	التحدي / المشكلة	التدخل المقترح
العلاقات الرسمية والمؤسسية	ضعف وضوح العلاقة القانونية والتنظيمية بين الهيئات المحلية والمؤسسات الحكومية.	1. ضمان عدم التعدي على حدود وصلاحيات الهيئات المحلية من خلال إشراكها في أي عملية تعديل أو إصدار لأنظمة وقوانين فيها تداخل مباشر بين عمل الهيئات المحلية والمؤسسات والوزارات الحكومية ذات العلاقة، مثل (وزارة السياحة والآثار، وزارة التربية والتعليم، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، سلطة المياه، ... الخ).
	تآكل صلاحيات الهيئات المحلية من خلال تولي وزارات ومؤسسات وشركات خدمات لصلاحيات تقديم خدمات منصوص عليه في قانون الهيئات المحلية	1. التنسيق مع الهيئات المحلية واتحاد الهيئات المحلية عند إعداد تشريعات وسياسات وإجراءات ذات علاقة بصلاحيات الهيئات المحلية. 2. تعويض الهيئات المحلية عن منافع وعوائد من خدمات يتم تحويل صلاحياتها من الهيئات المحلية الى جهات أخرى.
	تجريد الهيئات المحلية من الحقوق والصلاحيات التي تتمتع بها والمكفولة لها بالقانون	مراجعة قانون الهيئات المحلية لتعزيز قوة القانون وشموله ومرونته واتساعه لتغطية المستجدات على القطاع ووضوح أحكامه في وقف المساس بدور وصلاحيات الهيئات المحلية.
العلاقات الوظيفية مع وزارة السياحة والآثار	1. إشكاليات مشروع قانون السياحة المقترح في سحب صلاحيات الهيئات المحلية في التنظيم العمراني، ترخيص المنشآت السياحية، والمصادرة للعوائد والرسوم المكفولة بالقانون، وتقييم أدوارها بالرقابة والتفتيش. 2. نظام ترخيص الفلل السياحية: غير قابل للتطبيق 3. آليات العمل المشترك والتكامل بين الهيئات المحلية ووزارة السياحة	1. تعديل مشروع قانون السياحة المقترح بما يضمن: ○ الحفاظ على صلاحيات الهيئات المحلية المكفولة بالقانون ○ الحفاظ على صلاحيات الهيئات المحلية في ترخيص كافة المنشآت السياحية ○ ضمان التنسيق والتكامل في العمل الخاص بالمنشآت السياحية من خلال القانون الجديد ○ المواءمة مع قانون الحرف والصناعات الساري 2. تحديث نظام ترخيص الفلل السياحية بالشراكة مع الاتحاد والهيئات المحلية المعنية لجعله قابلاً للتطبيق مع الحفاظ على صلاحيات وأدوار الهيئات المحلية 3. إيجاد آلية للعمل المشترك والتكامل وعدم النزاع بين الهيئات المحلية ووزارة السياحة
العلاقات الوظيفية مع وزارة الداخلية وبالأخص الشرطة	1. إشكاليات إنفاذ القانون: - التعدييات في نظام الأبنية. - التعدييات في الأسواق وعلى الأرصفة والشوارع. - ضعف ردع الغرامات والمخالفات الحالية.	1. الوصول الى إطار تفاهم أو تشريع للعمل المشترك بين الهيئات المحلية والشرطة يشمل: - إنفاذ القانون في الوقت المناسب في التعدييات في نظام الأبنية. - إنفاذ القانون في وقف ومنع التعدييات في الأسواق وعلى الأرصفة والشوارع. - إنفاذ مخالفات وغرامات رادعة في حق المخالفين للقانون.

State of Palestine

Association of Palestinian  
Local Authorities



الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية  
Association of Palestinian Local Authorities

دولة فلسطين

الاتحاد الفلسطيني  
للهيئات المحلية

<p>- إسناد الهيئات المحلية بأدوات التنفيذ في عمليات جباية مستحقات هذه الهيئات. - تشديد ومواصلة الرقابة على السلوك العام مثل الإزعاج وإغلاق راحة المواطنين وسد الطرقات وتعريض المواطنين لمخاطر العبث والطييش والفوضى. 2. استحداث وتأسيس شرطة الهيئات المحلية. 3. تفعيل صفة الضابطة القضائية لموظفي الهيئات المحلية</p>	<p>- ضعف ومحدودية آليات جباية الهيئات المحلية لمستحقاتها. - ضعف الرقابة على السلوك العام مثل الإزعاج وسد الطرقات وتعريض المواطنين لمخاطر العبث والفوضى. 2. عدم وجود قوة تنفيذية للهيئات المحلية</p>	
---	---	--